

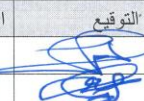
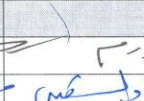
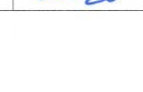
بيان موظفي المركز الوطني للمعلومات بشأن ما نشر في بعض وسائل الإعلام

نحن موظفي المركز الوطني للمعلومات ندين ونستكر بأشد عبارات الإدانة والاستنكار ما تداولته بعض وسائل الإعلام حول مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات الذي يعتبر المشروع الاستراتيجي واللبننة الأولى للحكومة الالكترونية وما نسب للمركز بشخصيته الاعتبارية كمؤسسة حكومية تابعه لرئاسة الجمهورية ،وسعيه لتسير صفقة فساد بـ(60)مليون دولار بطريقه مشبوهة غير دقيق ومجافي للحقيقة،وكان الواجب على ناشري تلك الادعاءات تحري الدقة والموضوعية لمثل هكذا مواضيع ،حيث أن ما نشر لا يؤكد وقوع مخالفات ووقائع فساد كونها عبارة عن وثائق مراسلات بين الجهات الحكومية والتي تأتي في إطار تنسيق الجهود الحكومية وتوحيدها أثناء اعتماد المشاريع الإستراتيجية والممولة بقرروض خارجية حتى لا تتكرر المشاريع وتتبدد الأموال،ولكن يبدو أن الغرض والهدف مما نشر هو تشويه وتشهير بالمركز الوطني للمعلومات كمؤسسة وطنية رائدة في المجال المعلوماتي على المستوى الوطني،والهدف الرئيسي لإنشاء المركز هو بناء نظام وطني متكامل للمعلومات من خلال شبكة وطنية للمعلومات اي ان مشروع الشبكة من صلب عمل المركز الرئيسية، حيث أن المركز ومنذ سنوات وهو يبحث عن تمويل لتنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي والذي أدرج ضمن عدد من الخطط الخمسية للجمهورية اليمنية وحظي بموافقة الحكومات المتعاقبة منذ العام 2003م ،وأخيراً وبعد جهود حثيثة تم الحصول على مصدر للتمويل بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومن ثم بدأ المركز باتخاذ الإجراءات التحضيرية وبالتنسيق مع جهات الاختصاص ، ومن ذلك الإجراءات تحديث دراسة المشروع للعام 2004م عبر فريق وطني من معظم الجهات على رأسها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات،ووزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة ،وكل الإجراءات تتم بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وإذ نؤكد نحن موظفي المركز الوطني للمعلومات عن حقنا في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب ضد كل من تسول له نفسه الإساءة للمركز كائناً من كان ونحتفظ بحق الرد ومقاضاة كلاً من يسيء للمركز لما لتلك الإشاعات من آثار وتداعيات تضر بسمعة وقيمة المركز المعنوية كجهاز حكومي يتبع رئاسة الجمهورية أمام كل الجهات التي يتعامل معها داخلياً أو خارجياً. وفي الأخير ندعو الجهات الرقابية وعلى رأسها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تشكيل لجنة تحقيق فيما نشر من مغالطات في العديد من المواقع الالكترونية والرفع بما تتوصل إليه بصورة عاجلة وتوضيح ذلك للرأي العام حتى لا تتكرر مثل تلك الإشاعات التي هدفها التشويه والتشهير بالمركز وإسهاماته في مجال المعلومات على المستوى الوطني.

والله من وراء القصد،،،،،

موظفي المركز الوطني للمعلومات - رئاسة الجمهورية :

الاسم	التوقيع	الاسم	التوقيع
عبدالله احمد		مهاجر راشد	
علاء طه		مؤاد الحسين	

